شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمه مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السادة/البورصة المصرية

تحيه.. طيبه.. وبعد...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم صورة من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية فى ٢٠٢١/٣/٣١ المعده طبقاً لقرار وزير الأستثمار رقم (١١٠) لسنه ٢٠١٥ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام...

مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/عرفات بدراوى راغب"

ميرفت...

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

تقرير فحص محدود
للقوائم المالية الدورية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣١مارس ٢٠٢١

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة فى ٣١ مارس ٢٠٢١ لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها الفحص المحدود:

-لم يتم جرد كل من الأصول الثابتة، والتكوين الاستثماري البالغة نحو ٢٣٥،٥٦٥ مليون جنيه، ٨٧،١٧٣ مليون جنيه على التوالي.

يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة في تاريخ المركز المالي ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

-مازالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ١,٤٠٣ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل في أراضي ومباني مطاحن متوقفة رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.

يتعين سرعة تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بِشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.

-تم الانتهاء من أعمال الرفع المساحي لأرض مجمع مخابز بنها في ٢٠٢١/١/٢٥ والتي تبين منها أن إجمالي المسطح بمساحة ٥٣٨٤ متر مربع ونود ان نشير في هذا الأمر إلى الآتي:

- المساحة المثبتة بسجل الأصول بحوالي ٥٦١٠ متر مربع بفرق حوالي ٢٢٦ متر مربع.
- المساحة المثبتة بالصيغة التنفيذية (وفقاً للحكم الصادر في الاستئنافين المقيدين برقمي ١١٠٤ لسنة ٣٧ ق، ٤٦ لسنة ٣٨ ق استئناف عالي بإلزام الشركة بسداد ما قيمته ١٠,٠٧٣مليون جنيه ثمن الأرض) لمساحة ٨٨٨٤ متر مربع طبقاً لما ورد بحيثيات الحكم الذي أعتمد على المساحة المثبتة بالعقد المحرر بين الشركة ومحافظة القليوبية في عام ١٩٧٦ وهو ما قامت الشركة بسدادة كثمن لمساحة الارض في عام ٢٠١٠ وبفارق قدرة ٣٥٠٠ متر مربع وغير معلوم لنا اسباب ذلك الفرق في تلك المساحة.

كما لم يتم حسم النزاع ما بين الشركة ومحافظة القليوبية على تقنين وضع ملكية الشركة للأرض رغم سداد قيمتها وفقاً للحكم الصادر المشار إليه بعالية والذي تم الطعن عليه أمام محكمة النقض من جانب المحافظة وتم رفضه وتأييد حكم الاستئناف لصالح الشركة.

يتعين دراسة الأثر الناتج عن المساحة الظاهرة نتيجة الرفع المساحي ومطالبة الجهات المعنية بقيمة هذه الفروق المساحية أو التي قد تكون استقطعت للمنفعة العامة وإجراء التسويات المالية في ضوء ما نتج من الرفع المساحي وتعديل سجل

الأصول الثابتة مع سرعة حسم النزاع مع محافظة القليوبية لتقنين ملكية الشركة للأرض.

-مازال الوضع قائماً بشأن عدم الانتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- مطحن السلام بقليوبية بمساحة ١٦ قيراط و٨ أسهم (حوالي ٢٨٥٨,٣٢ م٢) وهناك نزاع قضائي مع الورثة امام المحكمة الادارية العليا رقم ٦١/٨٥٧٨٧قضائي ولم تحدد جلسة.
- مطحن المعداوى بمنوف بمساحة ١١ قيراط (حوالي ١٩٢٥ م٢) يوجد منها ٢٩١م٢ موضوع خلاف مع أملاك الدولة متداخلة مع أرض المطحن على الشيوع ولقد صدر قرار بالإزالة ونزع الملكية وتم قيد طعن على القرار برقم ١٧٤١ لسنه ٥٦ ق إدارية عليا. وصدر الحكم لصالح الدولة تم الطعن علية برقم ٣٥٥٤٢ لسنة ٥٦ق ادارية عليا صدر حكم ضد الشركة هذا وقد انتهت الشركة الى تقديم طلب لشراء تلك المساحة ولم يتم البت فيه من قبل ادارة املاك محافظة المنوفية.
- أرض قشعمي بمدينة دسوق: وهي محل نزاع قضائي بالدعوى رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٨ مدني كلى دسوق مقامة من الوحدة المحلية لمدينة دسوق وضم أليها الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٠١٥ م.ك دسوق باسم ورثة / يوسف أبو طور وحكم فيها لصالح الشركة وتم عمل استئناف بأرقام ٨٣٠، ٩٤١، ٩٤٣ لسنة ٢ ق. س.ع فوه.
- مطحن سرس الليان القديم: توجد الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٣ مدني كلى حكومة شبين الكوم مقامة من ورثة المرحوم كمال عبد الحميد السيد شحاته ضد الشركة للمطالبة بمحو وشطب من السجل العيني واسترداد الأرض محل المطحن وكذا التعويض وتداولت الدعوى أمام أول درجة وقضى فيها لصالح الشركة وأقام المدعين الطعن على الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق س ع شبين الكوم.
- الدعوى رقم ٢٠١١/٤٧ م. بندر دمنهور مقامة من ورثة فتحي فطيم علي فطيم ضد الشركة دعوى فرز وتجنيب مع التسليم لمساحة ٤٠٠ م٢ من إجمالي مساحة المطحن وقدرها ٢٣٠٠م٢، وقضى فيها برفض الدعوى لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٦/١٠/٢٧ ولم يستأنف الحكم وهذه الدعوى وقف تعليقي حتى الآن.

- الإستئناف رقم ٤٨/٢٩٦ ق.س.ع شبين الكوم باسم / سهير يعقوب سابا وآخرين بشأن مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم قضى فيه لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٧/٦/٢٨ وهناك طعن بالإدارية العليا ولم يحدد له جلسة بعد.
- الدعوى رقم ٦٩/١٨٩ مقامة من ورثة سليمان فرج سليمان لنقض الحكم رقم ٢٩/٤١٥ شبين الكوم القاضي برفض الدعوى المقامة منهم لتثبيت ملكيتهم للأرض الكائنة بشبين الكوم شارع الجلاء بمساحة ٣ سهم و١٥ قيراط و٥ فدان مع إلزام الشركة وأخرين بالمصـــروفات والأتعاب، ولم يحدد لها جلسة بعد.

يتعين حصر جميع الحالات المثيلة مع ضرورة سرعة الانتهاء من تسجيل هذه المساحات من الأراضي للحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة متابعة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة والافادة.

- تم إعادة تأهيل خط مكرونة شبين الكوم عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بهدف الحفاظ على قدرته الإنتاجية وتحسين ورفع كفاءة إنتاجه وقد تم ضخ استثمارات في سبيل تحقيق ذلك تقدر بنحو ٦,٥٢٣ مليون جنيه وتم تعليتها لحساب الأصول الثابتة والتشغيل في ٢٠٢٠\١\٢١ وقد تبين بشأنه الآتي:

- بلغت كمية الإنتاج خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ حوالي ٢٩٣٥ طن وبنسبة تحقيق مستهدف ٤٣٪.
- حقق تشغيل الخط خلال الفترة (التسعة أشهر) خسارة تقدر بنحو ٥،٩٩٨ مليون جنيه (وهي تمثل خسائر تشغيل فقط بخلاف باقي التكاليف التسويقية والإدارية والتمويلية الأخرى والمتصلة بنفس النشاط)، نتيجة لعدم تغطية إيرادات البيع للتكاليف المباشرة للمنتج وما يترتب عليه من تضاعف تلك الخسائر عند إضافة كميات جديدة من هذا المنتج.
- أسفر تشغيل مصنع المكرونة بعد التطوير الذي تم عليه وعمله منذ يناير ٢٠٢٠ وحتى مارس٢٠٢١ عن خسائر تقدر بنحو ١١ مليون جنيه - حيث تجاوزت الخسارة قيمة الاستثمارات التي تم اجرائها بالخط بنسبة ٦٨،٦٪ - الأمر الذي يشير إلى عدم وجود دراسة جدوى حقيقية قبل اتخاذ قرار ضخ استثمارات جديدة في أعمال تطوير دون جدوى وتزايد الخسائر المرتبطة بها .

ومما هو جدير بالذكر أنه تم استخدام حوالي ٢٩٢٥ طن دقيق (استخراج ٧٢٪) لإنتاج كمية ٢٨١٠ طن مكرونة , حقق نشاطها الخسارة المشار اليها خلال فترة تسعة شهور , كما يتضح من البيانات المقدمة لنا أنه كلما زادت كمية الانتاج ارتفعت خسارة النشاط الامر الذي يثبت ما سبق الاشارة اليه من عدم تغطية ايرادات النشاط للتكاليف المباشرة للمنتج , حيث كان من الممكن التصرف في الدقيق المستخدم بالمكرونة لتحقق الشركة صافي ربح من بيعه يقدر بنحو ٨١٠ ألف جنيه بالإضافة الي تقليص خسائر النشاط نفسه .

نوصي بدراسة ما سبق مع العمل على ترشيد التكلفة والاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة، والعمل على تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة في ظل السوق التنافسية مع ضرورة أعداد دراسات الجدوى اللازمة قبل الاستثمار في المشروعات.

-تضمن حساب التكوين الإستثماري مبلغ نحو ٧٨٤ ألف جنيه تتمثل في قيمة خط الخبز اللبناني بمخبز المحلة الكبرى والذي تم تركيبه واستلامه الابتدائي في ٢٠١٨/٩/٢٠ وفقاً لمحضر تركيب الخط بقطاع الغربية إلا أنه لم يتم أضافته للأصول لعدم حصول الشركة على ربط تمويني له حتى تاريخه، هذا وقد تم مناقشة هذا الموضوع بالجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠١٩/١٠/١٦ والتي خلصت فيها إلى صعوبة عودة الربط التمويني مرة أخري وضرورة العمل على دراسة البدائل المتاحة للاستفادة من هذا الخط وهذا ما لم يتم حتي تاريخه.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة للأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك مع ضرورة العمل على دراسة البدائل المتاحة للاستفادة من المستثمر في خط الخبز طبقاً لما أوصت به الجمعية العامة للشركة وأعداد دراسات الجدوى اللازمة قبل الاستثمار في المشروعات.

- تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو ٣٠,١٦٠ مليون جنيه ثمن شراء أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها الإجمالية حوالي ٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم وحرر عقده الابتدائي في ٢٠٢٠/١/٢٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تحرير عقد البيع النهائي وتوثيقه.

يتعين سرعة نهو أعمال الرفع المساحي لأرض مطحن كفر الدوار وتحرير عقد البيع النهائي.

- ارتفاع نسبة تصافي المطاحن التي تراوحت خلال العام بين ١٥٦،٥٪ بمطحن كفر الشيخ إلى ١٥٤,٦٪ بمطحن سلندرات شبين الكوم متجاوزاً النسبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صادرة من الهيئة العامة للسلع التموينية والمحددة بنسبة ١٥٣,٥٪، مما يظهر وجود إنحراف إيجابي (كمي في الإنتاج) مع إنحراف سلبي (مواصفة المنتج) الأمر الذي سبق وكبد الشركة غرامات مخالفة مواصفات العام السابق بلغت جملتها نحو ٤٢,٨١٧ مليون جنيه وفقاً لما جاء بالمطابقة التي تم إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٠/٨/٢٧، هذا بخلاف ما تكبدته الشركة هذا العام من غرامات تموينية بلغت نحو ١١٠ ألف جنيه.

هذا وقد سبق الإشارة والتنبيه في تقاريرنا السابقة على ضرورة مراعاة المواصفات القياسية للمنتج لتفادي أي غرامات توقع على الشركة، وقد أفادت الشركة بردها علينا في حينه أنه يتم إنتاج منتج مطابق للمواصفات.

يتعين بحث ما سبق وتحديد المسئولية بشأنه والإفادة لما له من أثر سلبي على نتائج أعمال الشركة.

- عدم تنفيذ المستهدف من الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، والجدول التالي يوضح ذلك:

بيان	الموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	الفعلي ٢٠٢١/٢٠٢٠	نسبة تحقيق الهدف
طحن قمح ٧٢٪	٧٥٠٠٠ طن	٥٧٥٨٤ طن	٧٧٪
الخبز التمويني / البلدي	٣٩٢٨٧ جوال	١٤٩٦٠ جوال	٣٨٪
المكرونة	٦٧٥٠ طن	٢٩٣٥ طن	٤٣٪

يتعين العمل على تنشيط العملية التسويقية وإيجاد منافذ بيع جديدة حتى يمكن الوصول إلى استغلال الطاقة المتاحة للطحن بالشركة والمخابز والمكرونة.

- بلغ المخزون الراكد وبطيء الحركة فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٧٠٠ ألف جنيه وفقاً لحصر الشركة.

يتعين ضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطيء الحركة حتى لا يمثل رأس مال عاطل.

- بلـــغ رصـــيد العمـــلاء فـــى ٢٠٢١/٣/٣١ نحـــو ٢٠،٧١٩ مليـــون جنيـــه (مدين) ، ١٤٣،٢٨٠ مليون جنيه (دائن) تلاحظ بشأنه ما يلي:

- تضمن حساب العملاء (الدائن) مبلغ ١٢٠,٩٨٣ مليون جنيه تحت مسمى عملاء مخابز المنظومة القديمة وكذا تضمين حساب الموردين (المدين) لنفس المبلغ تحت مسمى الهيئة العامة للسلع التموينية (إجمالي المنظومة القديمة) والذي ظهر ضمن محضر المطابقة عند التسوية المالية مع الهيئة عن منظومة الخبز عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تحت مسمى رصيد مستحق للشركة (مستحقات أصحاب مخابز) عن المنظومة القديمة.

يتعين بحث ودراسة ما سبق الإفادة لما له من أثر على القوائم المالية للشركة.

- تم منح حافز وعمولة نخالة لبعض العملاء خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ بلغ نحو ٢٣،١٥٣ مليون جنيه يتم منحها طوال العام ويحدد الحافز الممنوح لكل عميل طبقاً لحجم مسحوباته.

ومما هو جدير بالذكر أن مبلغ الحافز الممنوح للعملاء يمثل ٣٧٪ من قيمة عمولة الشركة من النخالة والبالغة نحو ٦٢،٥٧٢ مليون جنيه.

يتعين ضرورة تنشيط أعمال جهاز التسويق بالشركة لتوسيع قاعدة العملاء لتحقيق أعلي عائد ممكن من تسويق النخالة.

- ظهر رصيد العميل مطحن الشريف في ٢٠٢١/٣/٣١ مدين بنحو ٤,٠٥٩ مليون جنيه ودائن بنحو ٧,٥٨٨ مليون جنيه، وتتمثل مديونية العميل في قيمة ما قامت الشركة بسدادة للهيئة العامة للسلع التموينية نيابة عن العميل منذ عام ٢٠١٥ عن منظومة الخبز (أ، ب)، وبالنسبة للدائنيه فلم نقف على تحليل لها أو طبيعتها والتي ترجع إلى عام ٢٠١٤ وذلك وفقاً لأخر مطابقة تم إجراءها مع العميل المذكور عام ٢٠١٥، فضلاً عن عدم وجود أي تعاملات مالية على حساب العميل منذ عام ٢٠١٥.

ويتصل بما سبق وجود ارصدة دائنة متوقفة منذ فترة لبعض العملاء لم نقف على طبيعتها تتمثل في نحو ٦,٣٦٨ مليون جنيه باسم مطحن بوريك الحجر، نحو ٤٢٤ ألف جنيه باسم مطحن أبو عوف.

يتعين في هذا الأمر موافاتنا بطبيعة الرصيد الدائن لهؤلاء العملاء واجراء التسويات اللازمة على هذا الحساب بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الشركة طرف العميل المدين والإفادة.

- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٧,٥٠٧ مليون جنيه متوقفة تخص المبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية ومواقع أخري) وهي عبارة عن مديونيات مستأجري المبني المذكور منذ ٢٠١٢ حتي ٢٠٢٠ لكل من السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الاجتماعي (شونة النصر بطنطا) بموجب العقد المؤرخ فى أبريل ٢٠١٢ وتتمثل تلك المديونية في القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧، بنحو ١٦,٨٤٨ مليون جنيه ورغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في هذا الأمر إلا أنه لم تتمكن من تنفيذها حتى تاريخه، والسيد\ أحمد أبراهيم النوبي أعتباراً من ٢٠١٨\٥\١ والتي بلغت نحو ٦٥٩ ألف جنيه (ايجار ستة شهور بالإضافة إلي نصيب المستأجر من المصروفات) رغم أعفاء المستأجر من سداد القيمة الإيجارية لمدة تناهز الستة أشهر في بداية فترة التعاقد وذلك حتى تنهي الشركة إجراءات تغيير الترخيص من إداري إلى فندقي والذي كبد الشركة نحو ١١٤ ألف جنيه فضلاً عن عدم حصول الشركة علي خطاب ضمان من المستأجر كتأمين منه بنحو ٢٥٠ ألف جنيه طبقاً للتعاقد المبرم، كما تراخت في أتخاذ أية إجراءات حيال تقاعس المستأجر عن السداد وذلك طبقاً لما ورد بالعقد المبرم ببند رقم (٩) والذي يقضي بأحقية الشركة إلي فسخ العقد دون اللجوء للقضاء في حال عدم سداد المستأجر للقيمة الإيجارية في المواعيد المحددة بل قامت بمنح المستأجر تأجيل لسداد المتأخرات ورغم ذلك لم يلتزم المستأجر بالسداد، وقد أبدي المستأجر عدم رغبته في أتمام التعاقد وقام بتسليم الموقع والمنقولات للجنة المشكلة لهذا في مارس ٢٠٢٠ وقامت الشركة بإقامة دعوي قضائية رقم ٧١٦ لسنة ٢٠٢٠ م ك طنطا.

وقد أفادت الشركة باجتماعها في الجمعية العامة لها في ٢٠٢٠/١٠/٤ بالبدء في تشغيل وإدارة المبني الثقافي بمعرفتها للاستفادة منه وهو ما لم يتم حتى تاريخه.

يتعين بناء على ما سبق:

- **الالتزام بما ورد بمحضر الجمعية العامة للشركة بشأن إدارة وتشغيل المبني الثقافي.**
- **موالاة الدعاوى القضائية المتداولة فيما هو فى صالح الشركة والعمل على تحصيل مستحقاتها طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة.**

- لم نواف بدراسة المخصصات فى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغة نحو ١٨٥،١٠٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٥,٨٦٩ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٧/١ حيث تم استخدام مبلغ نحو ٧٦٣ ألف جنيه من مخصص المطالبات والمنازعات المكون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الأمر الذي لم نقف معه على مدي سلامة المخصصات المكونة بشأنها تلك المخصصات.

يتعين موافاتنا بدراسة المخصصات طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ولما له من أثر جوهري على القوائم المالية.

- تضمن حساب الالتزامات طويلة الأجل فى ٢٠٢١/٣/٣١ المبالغ التالية:

- مبلغ ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقي الحصص النقدية، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥٪) رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١٠/٤ بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ وذلك في ضوء ما تقضي به المادة رقم (١٩٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.

يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن الحصص النقدية وحصة العاملين.

- نحو ١,٥٩٤ مليون جنيه تمثل قيمة المسدد تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لتحصيل المستحق للشركة.

- قامت الشركة بحساب قيمة ضرائب الدخل تقديرياً بنحو ٢٦،٩١ مليون جنيه ولم تراع أعداد الوعاء الضريبي لها وفقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته مما له من أثر جوهري على قيمة الضريبة المخصومة وصافي الربح بعد الضريبة، فضلاً عن حساب الضريبة المؤجلة عن تلك الفترة تقديرياً بنحو ٤٠٨ ألف جنيه (دائن) دون مراعاة الأصول المضافة والمستبعدة خلال الفترة وحساب الإهلاك الضريبي تقديرياً دون مراعاة التغيرات التي تطرأ عليه بالمخالفة لما يقضي به المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) بشأن ضريبة الدخل.

يتعين ضرورة حساب الضريبة المستحقة وفق ما يقضى به قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وكذلك معايير المحاسبة المصرية لما لذلك من أثر واضح في تحديد صافي ربح الفترة.

- عدم حساب نسبة المساهمة التكافلية طبقاً للكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحي الشامل والذى تضمن فى البند الثالث " قيام مصلحة الضرائب بتقدير نسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات والهيئات العامة الاقتصادية وذلك من واقع الإقرارات الضريبية المقدمة وفقاً لنص المادة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ وتخطر وزارة المالية بتلك المبالغ سنوياً " وتبلغ قيمة تلك المساهمة طبقاً لما ورد بدفاتر الشركة نحو ٢،١ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه، ومراعاة تأثير الحسابات المختصة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- تضمنت قائمة الدخل فى ٢٠٢١/٣/٣١بعض المصروفات التقديرية منها:
  - أجور ١٠،٦٣٠ مليون جنية.
  - مزايا عينية ١,١٥٠ مليون جنيه.
  - مصروف تأمينات اجتماعية ١,٦٠٠ مليون جنيه.
  - مياه ١٠٥ ألف جنيه.
  - تليفون ٤٠ ألف جنيه

يتعين أثبات المصروفات الفعلية والتسوية في ضوء ذلك لما له من أثر على نتائج الأعمال.

- بلغت قيمة أجرة طحن الأقماح التموينية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية نحو ٤٤٨،٥٥٢ مليون جنيه (بحساب إيرادات تشغيل للغير) وذلك محسوباً على أساس كمية مطحونة قدرها ١،٠٢٣ مليون طن قمح خلافاً لما هو وارد بمحاضر تصافي المطاحن في ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغ الكمية بها ١،٠١٩ مليون طن قمح ٢٤ قيراط (خاصة أنه تم النص في المطابقات السابق إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية أنه يتم المحاسبة علي أساس ٢٤ قيراط) بفرق قدره حوالي ٤٠٧٠ طن بلغ نصيبها من إيرادات تشغيل للغير نحو ١,٧٨٥ مليون جنيه بالخطأ، الأمر الذي يستوجب معه تخفيض تلك الإيرادات بذلك المبلغ مع مراعاة تعديل قيمة الضريبة المضافة المحسوبة في ضوء ما سبق.

يتعين إجراء التصويب اللازم حتى تظهر نتائج الأعمال على حقيقتها.

- أسفرت بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٢٢،٢٥٨ مليون جنيه تتمثل فيما يلي:
  - نحو ١٦،٢٦٠ مليون جنيه خسائر نشاط الخبز.
  - نحو ٥،٩٩٨ مليون جنيه خسائر نشاط المكرونة.

يتعين اتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها.

- لم تقم الشركة بتشكيل لجنة للحوكمة والاستدامة وتعيين مسؤول عنها تعهد إليه مسئولية متابعة وتطبيق مبادئ الحوكمة والرد على استفسارات المساهمين وتحدد مهامه ومسئولياته ضمن الهيكل التنظيمي للشركة على أن يقوم برفع تقرير دوري عن مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة إلى مجلس إدارة الشركة وذلك وفقاً لما تقضى به قواعد الحوكمة ومعايير المراجعة (المعيار رقم ٢٦٠- الاتصال مع المسئولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة).

يتعين تشكيل اللجنة المشار إليها وبما تتطلبه التعليمات والقرارات المنظمة لهذا الشأن.

- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بعض متطلبات الإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وعرض القوائم كما هو وارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية ومن ذلك:
  - عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل طبقاً للفقرة رقم (١١).
  - الإفصاح عن طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الأرباح أو التدفقات النقدية والتي تكون غير عادية (فقرة ١٦ – جـ).
  - إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي (فقرة ١٦ – ز).
- لم يتم الالتزام ببعض قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة بقرار رئيس مجلس أمناء مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار في ٢٠٠٧/٦ حيث لم يتم الإفصاح عن الآتي:
  - التفويض الصادر من مجلس إدارة الشركة سواء لأحد أعضاءه أو لغيرهم مع تحديد موضوع التفويض ومدته الزمنية.
  - ما يتقاضاه أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية ومراعاة تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات.

الاستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب اجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً في ١٠/ ٥/ ٢٠٢١

أحمد

مدير عام

نائب مدير الادارة

(محاسب / ياسر مختار سيد)

وكيل الوزارة

نائب اول مدير الادارة

(محاسب / عماد وجيه شحاته)

يعتمد ...

الوكيل الأول

مدير الادارة

(محاسب / هويدا حسن محمد عبد الصمد)